بسم الله الرحمن الرحيم FA 16/5 POA SAUDI ARABIA

Permanent Mission of the Kingdom of Saudi Arabia to FAO

Viale della Piramide Cestia, 63
00153 Rome (Italy)

البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية
لدى منظمة الأغذية والزراعة
فيال دللا بيراميد شيستيا ، ٦٣
٠٠١٥٣ رومـــا (ابطالبـــا)

Dear Ms Flores,

I have the pleasure to enclose herewith the revised report of Saudi Arabia for the Follow-Up of the Implementation of the World Food Summit Plan of Action as requested, letter ref. G/ESA-3 of 16 March 2004.

With my best regards.

Dr. Ahmad S. Al Aquil
Permanent Representative
of the Kingdom of Saudi Arabia
to F.A.O.

Ms Margarita Flores
Secretary
Committee on World Food Security
Food and Agriculture Organization
of the United Nations

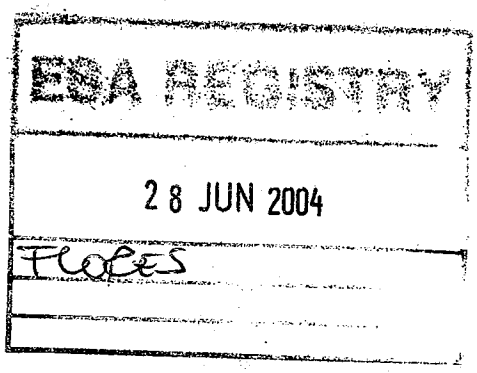

الرقم : 185/2004 التاريخ : 24/06/2004 الموافق : ..... المرفقات : .....

REVISED REPORTING FORMAT
FOR
THE FOLLOW-UP OF THE IMPLEMENTATION OF THE WORLD FOOD SUMMIT PLAN OF ACTION

SECTION I: BACKGROUND INFORMATION

1. Country: Saudi Arabia

2. Reporting institution or unit: Research Department
Ministry of Agriculture

3. Contact person: Dr. Abdallah Al Obaid

a) Name and Official Title: Deputy Minister for REsearch

b) Telephone: 009661/40 37 879 E-mail: Fax:009661 40 55 855

4. Institutional arrangements established for the follow-up of the WFS Plan of Action (if any):

تقرير عن سير العمل في المملكة العربية السعودية
لتنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦م
والإلتزامات ذات الصلة في تحقيق الأمن الغذائي

على الرغم من تحفظ المملكة العربية السعودية على اعلان روما وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦م المدرج في الوثيقة رقم WFS ٩٦/INF/٦ على كل ما يتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية وأن يترك لكل دولة الأخذ بما تراه مناسباً لتنفيذ ما ورد من إلتزامات إلا أن المملكة بصفتها ضمن منظومة دول العالم تؤثر وتتأثر بمستوى الأمن الغذائي العالمي عملت على تحقيق الأمن الغذائي على المستوى المحلي من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية وعلى المستوى العالمي من خلال ما تساهم به في البرامج التنموية لبعض دول العالم ذات الاقتصاديات الأقل نمواً وفيما يلي نبذة عن ذلك :

أولاً – تحقيق الأمن الغذائي المحلي :

انتهجت المملكة أسلوبين لتحقيق الأمن الغذائي المحلي هما :

١) الدعم المباشر وغير المباشر لرفع المستوى الغذائي في المملكة : وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج لضمان حصول جميع المواطنين على السلع والخدمات الضرورية بنوعية جيدة وبأسعار في متناول كافة طبقات المجتمع في مختلف الأزمنة ولجميع المناطق بهدف عدم تدني بعض طبقات المجتمع إلى ما دون حد الفقر ومن تلك السياسات والبرامج الآتي :

- منح الضمان الاجتماعي للمواطنين العاجزين عن العمل وذلك من خلال تقديم مساعدات مالية نقدية منتظمة في عام ٢٠٠٠م نحو ٢,٦ مليار ريال (٦٩٣ مليون دولار) .
- دعم المجتمعات الريفية والمؤسسات والهيئات التابعة لها .
- تقديم الدعم المستمر لـ ١٦٠ جمعية تعاونية ذات أغراض متعددة في مختلف مناطق المملكة .
- اعفاء السلع الغذائية الأساسية المستوردة من الرسوم الجمركية .
- دعم الخبز والذي يعتبر الغذاء الرئيسي لمختلف شرائح المجتمع وذلك من خلال توفير الدقيق بسعر مدعوم لا يتجاوز ٢٢ ريال / كيس زنة ٤٥ كجم (٥,٨٧ دولار / كيس) .
- تقديم الخدمات التعليمية والصحية بالمجان .
- مراعاة ذوي الدخل المحدود عند احتساب شرائح تكلفة استهلاك بعض الخدمات الآساسية كالكهرباء والماء .

٢) تنمية وتطوير القطاع الزراعي : تهدف تنمية وتطوير القطاع الزراعي بالدرجة الأولى إلى توفير الأمن الغذائي المحلي عن طريق إنتاج بعض السلع الزراعية الأساسية والعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية لها الأمر الذي أصبح معه القطاع الزراعي المحلي يوفر الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية اليومية للسكان ، ويمثل الإنتاج المحلي حوالي ٧٦ % من إجمالي كمية السلع المتاحة للإستهلاك وفيما يلي مؤشرات عن الإنتاج الزراعي :

أ – الإنتاج النباتي : على الرغم من شح الموارد الطبيعية في المملكة وعدم ملاءمتها للزراعة إلا أنه بفضل من الله حدث تطور الإنتاج النباتي في المملكة بمعدلات قياسية وذلك على النحو التالي :

- الحبوب : زاد إنتاج الحبوب من ١,٩ مليون طن عام ١٩٩٦م ليصل إلى نحو ٢,٨ مليون طن عام ٢٠٠٢م .
- الفاكهة : زاد إنتاج الفواكه من ١,١ مليون طن عام ١٩٩٦ إلى نحو ١,٢ مليون طن عام ٢٠٠٢م .
- الخضروات : حدث ثبات نسبي في إنتاج الخضروات إذ بلغ حوالي ٢,١ مليون طن عام ٢٠٠٢م .

ب– الإنتاج الحيواني :

- اللحوم : زاد إجمالي إنتاج اللحوم ٦٠٣ ألف طن عام ١٩٩٦م ليصل إلى نحو ٦٨٦ ألف طن عام ٢٠٠٢م .
- بيض المائدة : زاد إنتاج المملكة من بيض المائدة من نحو ١٢٥ ألف طن عام ١٩٩٦م ليصل إلى أكثر من ١٣٨ ألف طن عام ٢٠٠٢م .
- الحليب الطازج : زاد إنتاج الحليب الطازج بالمملكة من ٧٤٩ ألف طن عام ١٩٩٦م إلى أكثر من ١,١ مليون طن عام ٢٠٠٢م .

وقد إنعكس كل ذلك إيجابياً على المستوى الغذائي للمواطنين والمقيمين على حد سواء فبلغ النصيب السنوي للفرد في المملكة من مختلف السلع الغذائية نحو (٥٣١) كجم ونصيبه اليومي من الطاقة (٢٩٠٤) سعراً حرارياً وتضاهي هذه المعدلات ما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة .

.. وكانت محصلة هذا التطور أن حقق القطاع الزراعي معدلات نمو متسارعة فاقت الكثير من التوقعات إذ بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي خلال الفترة من ١٩٦٩ – ٢٠٠٢م بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩م ٧,٣ % مما زاد قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩م من (٥,٥) مليار ريال فقط (١,٥ مليار دولار) إلى ٣٦,٦ مليار ريال (٩,٨ مليار دولار) عام ٢٠٠٢م .. كما إرتفعت المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير البترولية من ٦,٩ % إلى ٨,٣% خلال الفترة المذكورة أعلاه .

ثانياً : إسهامات المملكة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي :

إيماناً من المملكة العربية السعودية بأهمية التعاون والتضامن بين أعضاء المجتمع الدولي لمصلحة الإنسانية فقد دأبت على مد جسور التعاون مع الدول النامية بتقديم العون الإنمائي الميسر لهذه الدول لتمكينها من توفير الغذاء والكساء لشعوبها ومساعدتها في تجاوز الظروف الطارئة من جراء الزلازل والكوارث والأزمات التي تتعرض لها ، ولقد تنامى هذا الدور الذي تقوم به المملكة مع تنامي قدراتها وإمكانيتها حتى احتلت في بعض السنوات المرتبة الأولى من بين دول العام من حيث نسبة ما تقدمه من عون إنمائي إلى إجمالي الناتج المحلي كما احتلت المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مدى سنوات سابقة من حيث حجم الدعم المادي المقدم وفيما يلي خلاصة بهذه المساعدات :

١) بلغ إجمالي مساعدات المملكة العربية السعودية للدول النامية خلالل الفترة من ١٩٧٣-٢٠٠٠م نحو (٧٥,٥) مليار دولار أمريكي تمثل في المتوسط ما نسبته ٤% من إجمالي الناتج المحلي في تلك السنوات وشملت مساعدات غير مستردة وقروض إنمائية ميسرة مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية إستفادت منها (٧٣) دولة نامية في مختلف القارات وذلك عبر القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف .. وتتميز مساعدات المملكة بأنها غير مقيدة وسريعة الصرف وعلى درجة عالية من التيسير مع إرتفاع عنصر المنحة في القروض النقدية والانمائية كما تتميز بالبعد الانساني والشمولية لكافة أنحاء العالم .

٢) يعتبر الصندوق السعودي للتنمية القناة الرئيسية للمساعدات السعودية الإنمائية للدول النامية حيث بلغ إجمالي القروض الإنمائية التي قدمها منذ عام١٩٧٥م وحتى عـــام٢٠٠٠م حوالي (٧٠٢٦) مليـــون دولار أمريكي لتمويل (٣٧٠) مشروعاً في ٦٥ دولة نامية كان نصيب القطاع الزراعي منها أكثر من (١٢٠٠) مليون دولار أمريكي وذلك لدعم مشاريع زراعية متنوعة شملت مشاريع الري واصلاح التربة وحفر الآبار وزراعة بعض المناطق وإنتاج وتصنيع بعض المحاصيل الحيوية وإقامة السدود الزراعية وصيد الأسماك .

٣) نظراً لما تعانيه دول الساحل الأفريقي من مشاكل نقص المياه فقد خصصت المملكة مبلغ (١٨٠) مليون دولار لتنفيذ برنامج خاص لتزويد أرياف دول الساحل الأفريقي بالمياه مع تقديم مساعدات غذائية عاجلة وقد إستفادت من هذا البرنامج دول الرأس الأخضر ، غينيا ، غينيا بيساو ، جامبيا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، بوركينافاسو وتشاد وقد كان لهذا البرنامج الأثر الملموس في مساعدة أهالي القرى المستفيدة من هذا البرنامج ..كما تجدر الإشارة إلى أنه سبق تنفيذ برنامج آخر مشابه في دولة الصومال بمبلغ عشرة ملايين

دولار أمريكي تم من خلاله حفر (٤١) بئراً مجهزة بكامل معداتها وشبكات توزيع المياه وجرى تسليمه رسميا في عام ١٩٨٧م .

٤) من المجالات الرئيسية لمساعدات المملكة جهودها في ميدان الإغاثة للتخفيف من آثار الأزمات الطارئة والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والزلازل وتدفق اللاجئين وغيرها وقد بلغ إجمالي ما قدمته المملكة على المستوى الرسمي عبر القنوات الثنائية المباشرة حتى عام ٢٠٠٠م أكثر من (٤١٨٩) مليون دولار أمريكي .. كما بلغت المساعدات الشعبية في هذا المجال أكثر من (٢١٥٨) مليون دولار قدمت بواسطة عدد من اللجان والهيئات مثل اللجنة الشعبية لمجاهدي فلسطين ، اللجنة السعودية لدعم إنتفاضة القدس ، الهيئة العليا لجمع التبرعات لشعب البوسنة والهرسك والصومال ، ولجنة شؤون أفغانستان واللجنة السعودية المشتركة لإغاثة شعب كوسوفا والشيشان ، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية .

٥) دعم المملكة لبرنامج الغذاء العالمي : تقوم حكومة المملكة سنوياً بتوزيع (٢١) ألف طن من التمور الجيدة على المحتاجين في الداخل والخارج ، وقد خصص منها لبرنامج الغذاء العالمي أربعة آلاف طن من التمور سنوياً تقدر قيمتها بـــحوالي (٣,٨) مليـــون دولار أمريكي كما تتحمل تكاليف شحن هذه الكمية إلى الدول المستفيدة بالإضافة إلى مبلغ (٢٥٠) ألف دولار أمريكي يصرف للبرنامج سنوياً للمساعدة في عملية التوزيع داخل البلاد المستفيدة والجدير بالذكر أن مساعدات المملكة النقدية والعينية للبرنامج حتى نهاية عام ٢٠٠٠م بلغت حوالي (٤٠٥) ملايين دولار .

٦) مبادرة تخفيف الديون عن الدول النامية :

أ – إستجابة لدعوة مؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد في داكار عام ١٩٩٢م لتخفيف أعباء الديون عن الدول النامية فقد ألغت المملكة الديون الرسمية المستحقة لها على (١١) دولة من الدول النامية والبالغة (٦) مليارات دولار .

ب– تشارك المملكة في إجتماعات صندوق النقد الدولي الخاصة بمبادرة تخفيف الديون (هيبيك) لدعم مواقف الدول النامية المدينة لتأهيلها للإستفادة من المبادرة ، كما تساهم المملكة في صندوق إئتمان مبادرة تخفيف ديون الدول الفقيرة وبلغ إجمالي هذه المساهمة حوالي (٩٤) مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل (١١٩,٨) مليون دولار تقريباً .

٧) العون المتعدد الأطراف تساهم المملكة في دعم المؤسسات والمنظمات الائتمانية الدولية والبرامج المتخصصة التي تأسست لأغراض وأنشطة محددة حظيت معالجتها بإهتمام دولي ومنها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ،

برنامج الغذاء العالمي ، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية .

٨) توظيف العمالة الاجنبية : يعمل في المملكة حوالي (٦) ملايين من العمالة الاجنبية من مختلف دول العالم وهو ما يشكل حوالي ٣٠ % من إجمالي عدد السكان في المملكة .